ملخص التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2024

يندرج التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2024، في سياق متميز بتعاقب أزمات متعددة الأبعاد الصحية والجيوسياسية والمناخية، والتي تشكل اختبارا لقدرة الاقتصادات العالمية على الصمود. حيث تهدد هذه الأزمات بتفاقم الفوارق بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المغرب، إذ لا تزال هناك فجوات تعيق النهوض بالمساواة بين الجنسين. وبالتالي يظل الإدماج المنهجي والفعال والملموس لبعد النوع الاجتماعي في السياسات العمومية شرطا أساسيا للمضي قدما نحو التنزيل الفعلي للمساواة بين النساء والرجال.

وفي خطابه السامي، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش المجيد، ركز جلالة الملك نصره الله، على ضرورة تكثيف الجهود للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بإشراك جميع القوى الحية في البلاد. وتؤكد توصيات النموذج التنموي الجديد على هذه الضرورة الملحة، وكذلك توجيهات رئيس الحكومة في منشوراته التي تدعو القطاعات الوزارية إلى تعزيز التزامها الجماعي والإستباقي في هذا المجال، وذلك من خلال ترسيخ الأهداف الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في برامجها وميزانياتها.

وتظل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي أداة فعالة لتقليص الفوارق بين الجنسين، من خلال الآليات التي يتطلبها إدماج بعد النوع الاجتماعي في عمليات البرمجة الميزانياتية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التجربة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي تواءم رافعات العمل السبعة التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2023، باعتبارها شروطا أساسية لتعزيز فعالية ونجاعة السياسات العمومية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولتحديد الخطوط العريضة لمنهجية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي بالنظر للتحديات الراهنة وفي ظل سياق دولي معقد ومضطرب، تتناول هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، لسنة 2024، مساهمة تطوير التعليم الأولي في تعزيز المساواة بين الجنسين ولا سيما التمكين الاقتصادي للنساء. كما تبرز الجهود المبذولة من طرف القطاعات الوزارية لوضع برمجة ميزانياتية تستجيب لبعد النوع الاجتماعي.

1. التعليم الأولي : مصدر للفرص التي من شأنها تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين

يشكل تطوير التعليم الأولي رافعة أساسية لتعزيز النمو المستدام والشامل من خلال تثمين الرأسمال البشري، وتشجيع المساواة بين الجنسين، وتحسين الارتقاء في السلم الاجتماعي، والرفع من إنتاجية العاملات والعمال ذوي المسؤوليات العائلية. بناء على هذا الأساس، تهدف هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على

النتائج من منظور النوع المرافقة لمشروع قانون المالية لسنة 2024 إلى تحليل الإمكانيات المرتبطة بتطوير التعليم الأولي، من حيث خلق فرص الشغل، خصوصا في صفوف النساء. وقد اعتمدت هذه الدراسات التحليلية على الأداة الاستراتيجية[1] للبرنامج المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية بعنوان "تحفيز العمل اللائق للنساء من خلال السياسات المدمجة والاستثمار في قطاع الرعاية " والذي يصنف المغرب كبلد مستفيد.

وقد مكن تطبيق هذه الأداة بالنسبة للمغرب من تحديد الفارق بين العرض الحقيقي لخدمات التعليم الأولي على المستوى الوطني والطلب المحتمل الذي تم تقديره استنادا بالأهداف المحددة مسبقا. ويعتبر تحديد هذا الفارق مرحلة أساسية لتقدير المكاسب المحتملة، عبر تحليل بيانات المدخلات والمخرجات، من حيث خلق فرص العمل، بما في ذلك للنساء، والناتجة عن تعميم وتوسيع الخدمات المرتبطة بالتعليم الأولي في المغرب.

1.1. التعليم الأولي في المغرب: الوضع الراهن

استجابة للتوجيهات الملكية السامية وللالتزامات التي انخرط فيها المغرب في إطار الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، تم خلال سنة 2018 إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي. ويهدف هذا البرنامج إلى تعميم التعليم الأولي في أفق 2027-2028 بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 4 إلى 5 سنوات، تحسين جودة التعليم الأولي، تأهيل التعليم الأولي الحالي، التكوين الأولي والمستمر للمربيات والمربيين، وكذا التمييز الإيجابي لفائدة المناطق القروية وشبه الحضرية.

وفي نفس السياق، ترتكز خارطة الطريق الجديدة لإصلاح منظومة التربية الوطنية، للفترة 2022-2026، على 12 التزاما. يتعلق الالتزام الأول منها بتعميم تعليم أولي ذي جودة لإعداد الأطفال الصغار للتعليم الابتدائي، مما قد يدعم الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي.

وبالفعل، فقد مكن دخول البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي حيز التنفيذ، اعتبارا من سنة 2018، من الرفع من نسبة التمدرس بالتعليم الأولي كما يتبين من خلال تحليل تطور نسبة التمدرس بالتعليم الأولي بالمغرب التي انتقلت من 42% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 45% خلال السنة الدراسية 2017-2018 إلى أن بلغت مستوى 76,2% خلال السنة الدراسية 2022-2023. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسارع قد شمل كلا من الوسط الحضري والوسط القروي وكذا الفتيات والفتيان. حيث انتقلت النسبة الإجمالية للتمدرس بالتعليم الأولي للفتيات من 33% خلال السنة الدراسية 2006-2007 إلى 77% خلال السنة الدراسية 2022-2023. كما استفادت الفتيات القرويات من ارتفاع نسبة التمدرس بالتعليم الأولي والتي بلغت 84,5% خلال السنة الدراسية 2022-2023 مقابل 28,2% خلال السنة الدراسية 2006-2007. وقد صاحب هذا الانتعاش الملموس إعادة هيكلة المؤسسات التي تشكل عرض التعليم الأولي بالمغرب.

[1] دليل الاستثمارات العمومية في اقتصاد الرعاية كأداة دعم سياساتي لتقدير حجم العجز في قطاع الرعاية وتكاليف الاستثمار فيه والعوائد الاقتصادية المرتبطة بهذا القطاع، منظمة الأمم المتحدة للمرأة/منظمة العمل الدولية، مارس 2021.

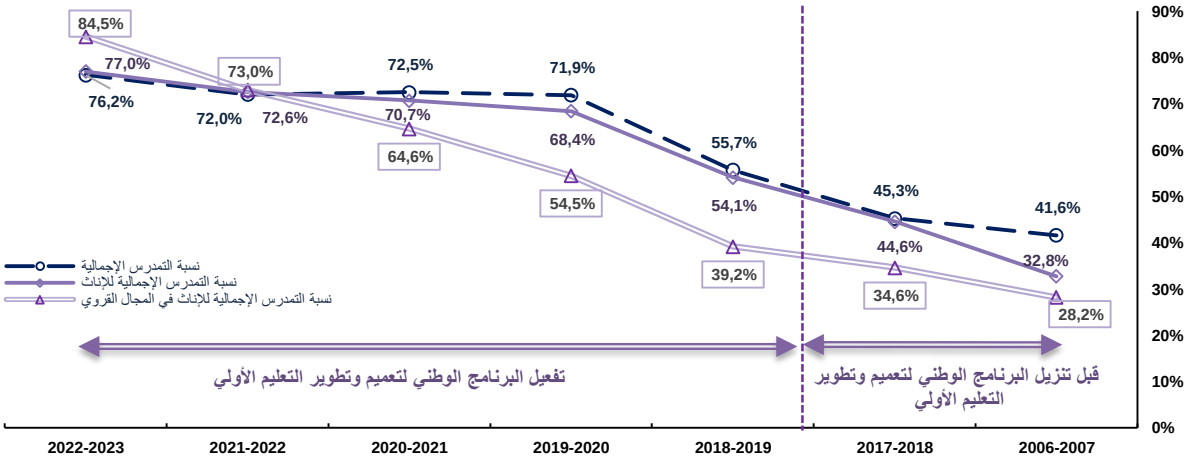

المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

المبيان 1: تطور نسبة التمدرس بالتعليم الأولي حسب الجنس والوسط

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى انخفاض نسبة الأطفال المستقبلين من طرف مؤسسات التعليم الأولي التقليدي، والتي بلغت 63%، منذ تفعيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، لصالح مؤسسات التعليم الأولي العصري والعمومي. وقد أظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي للأطفال المسجلين حسب بنية التعليم الأولي وحسب الجهة، خلال السنة الدراسية 2021-2022، أن الحصة المتوسطة للفتيات في إجمالي الأطفال المسجلين في التعليم الأولي تناهز حوالي 50% في جميع جهات البلاد.

وفيما يخص حصة المربيات من إجمالي مربي التعليم الأولي العمومي والعصري وأيضا التقليدي، برسم السنة الدراسية 2021-2022، فقد بلغت 86% و95% و97% على التوالي.

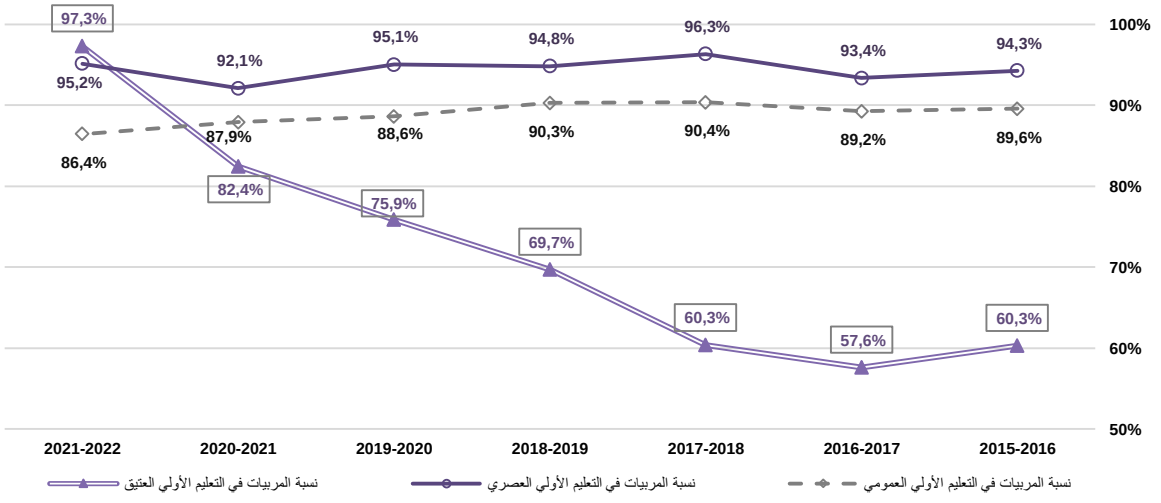

المصدر: وزارة التربية الوطنية و التعليم الأولي و الرياضة

المبيان 2 : نسبة المربيات من إجمالي مربي التعليم الأولي

2.1. تطوير التعليم الأولي في المغرب: ماذا عن مساهمته في تقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي ؟

انطلاقًا من واقع تطور الولوج إلى التعليم الأولي في المغرب، اعتمدت هذه النسخة من التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، تطبيق الأداة الاستراتيجية للبرنامج المشترك لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية. وتمكن هذه الأداة من قياس الفجوة في تغطية الرعاية بين العرض الفعلي لخدمات التعليم الأولي على المستوى الوطني والطلب المحتمل. كما يهدف استعمال هذه الأداة إلى تقدير المكاسب الاقتصادية المحتملة من حيث خلق فرص العمل، بما فيها فرص عمل النساء، من خلال استخدام بيانات المدخلات والمخرجات.

واستندت هذه العمليات من حيث تقدير الفجوة والمحاكاة إلى سيناريو "التغطية" الذي يستنسخ الاتجاهات الحديثة للتعليم الأولي في المغرب، ويتخذ كمرجع له البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي الذي يهدف إلى تحقيق نسبة 100% من التعليم الأولي في أفق سنة 2027-2028 للأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 4 إلى 5 سنوات. واستنادا إلى هذا السيناريو، فإن إجمالي القدرات المطلوبة لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي والتي تتمثل في تعميم التعليم الأولي للأطفال الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات، هو 1,3 مليون طفل. وفي الواقع، فإن القدرة الإضافية المطلوبة، والتي تواءم الفرق بين العدد المحتمل للأطفال الذين سيتم تسجيلهم في التعليم الأولي وعدد المسجلين فعليا، تقارب 550.331 تلميذا.

وفي هذا الإطار، كشفت النتائج المحصل عليها فيما يخص المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال بلوغ أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، أن تعميم التعليم الأولي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات، سيسمح بإحداث 51.903 منصب شغل جديد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن ما يناهز 71% من هذه الوظائف الجديدة (أي 36.832 وظيفة) هي عبارة عن وظائف مباشرة. وقد أظهر التحليل من منظور النوع الاجتماعي لهذه الوظائف عن خلق 46.713 فرصة عمل للنساء و190.5 فرصة عمل للرجال.

وتجدر الإشارة إلى أن تحقيق أهداف البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، لن يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل للنساء فحسب، بل سيعزز أيضا ولوج المرأة إلى العمل اللائق. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لتطوير التعليم الأولي آثار إيجابية على عرض اليد العاملة النسائية، من خلال تقليص الوقت المخصص لأشغال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وهو ما يمكن أن يعزز مشاركة المرأة في الساكنة النشيطة.

وعليه، فإن تطوير التعليم الأولي على المستوى الوطني، مع مراعاة وفرة الوظائف المباشرة وغير المباشرة بما في ذلك تلك الممنوحة للنساء والمداخيل الناتجة عنها، يمكن أن يشكل رافعة للعمل على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وتثمين الرأسمال البشري.

2. ماذا عن التقدم المحرز في تطبيق واستيعاب الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية ؟

أنجزت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سنة 2023، دراسة[2] تهدف إلى تحليل تجارب العديد من الدول الأعضاء في المنظمة فيما يتعلق بتطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي[3]. ومن خلال نتائج هذه الدراسة، حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سبعة دعائم اعتبرت مساهمتها أساسية في التنفيذ الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

[2] الممارسات الفضلى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مجال الميزانية المستجيبة للنوع، مجلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، نسخة 2023، العدد 1، فبراير 2023.

[3] عدد متزايد من الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يطبقون الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي: حوالي نصف عدد أعضاء المنظمة (44%) اعتمدوا ميزانية النوع الاجتماعي خلال سنة 2015. وبلغت هذه النسبة حوالي 60% سنة 2023.

الدعائم الأساسية التي أوصت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	محتوى الدعائم	التطبيق والانخراط الفعلي من طرف المغرب
تعزيز الارتباط بين إعداد الميزانية والأهداف الرئيسية للمساواة بين الجنسين	ينبغي أن تستند الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي إلى الأهداف الوطنية للمساواة بين الجنسين التي تحدد المجالات الأساسية التي ينبغي أن تركز عليها جهود الإدارات العمومية	☑ مواءمة تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع المخططات الحكومية للمساواة الأولى والثانية والثالثة
تعزيز استدامة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	من الضروري توفير أسس قانونية للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والأدوات والهياكل الواضحة التي من شأنها ضمان استدامت تطبيقها على المدى الطويل واعتبارها ركيزة أساسية في عمل الإدارة العمومية	☑ مأسسة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية (المادتين 39 و48)
إدماج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في الإطار العام للميزانية من الناحية التنظيمية والوظيفية	الاندماج الكامل للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المقاربة الميزانياتية العامة. وكذلك إشراف المؤسسة المسؤولة عن الميزانية على الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي اعتبارا لتوفرها على الكفاءات اللازمة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية	☑ مراعاة بعد النوع الاجتماعي، وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، في تطبيق وبرمجة ميزانية القطاعات الوزارية، ☑ قيادة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع تحت إشراف مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية
إدماج أدوات الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع مراحل دورة الميزانية	إدماج الإشكاليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مراحل مسلسل الميزانية، (من مرحلة تخطيط الميزانية إلى إعدادها وكذا أثناء تقديم مشروع قانون المالية)	☑ نشر منشورات رئيس الحكومة، أثناء إعداد برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات، لتثبيت بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية مقرونة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء
تعزيز استخدام المعطيات والتحليلات التي تراعي بعد النوع الاجتماعي	يرتكز التطبيق الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي على إنجاز تشخيص لتحديد الفوارق بين الجنسين ودراسة الأثار من منظور النوع والتي تعتمد بدورها على توفر المعطيات المراعية لبعد النوع الاجتماعي.	☑ إعداد دراسات تحليلية قطاعية قائمة على بعد النوع الاجتماعي من طرف العديد من القطاعات الوزارية بدعم من مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والشركاء التقنيون والماليون (الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية)، ☑ القيام بدراسات حول المكاسب الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز المساواة بين الجنسين (macro-criticité) وتخصيص فصل لها ضمن التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.
تعزيز مستمر لقدرات الفاعلين العموميين لدعم الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	تعزيز قدرات الفاعلين العموميين مع تخصيص الموارد اللازمة لضمان التنفيذ الجيد للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	☑ وضع خطة عمل من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي، لمواكبة عن قرب ومستمرة للقطاعات الوزارية
تعزيز شفافية ومسؤولية الإدارة عبر الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي	نشر تصريح يوضح آثار الميزانية على المساواة بين الجنسين المرافق لتقديم مشروع الميزانية في البرلمان. ويسهل هذا التصريح على البرلمانيين فهم مساهمة الميزانيات في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.	☑ تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، المرافق سنويا لمشروع قانون المالية، ☑ إعداد مشاريع نجاعة الأداء التي تدمج بعد النوع الاجتماعي ومناقشتها أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية ☑ إعداد تقارير نجاعة الأداء التي تدمج بعد النوع الاجتماعي.

جدول 1: مواءمة التجربة المغربية في تطبيق الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي مع الدعائم السبعة المحددة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل تطبيق ناجح للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

انطلاقا من هذه المعطيات، يوضح الجدول أدناه الجهود التي تبذلها القطاعات الوزارية الأربع والعشرين، التي شملها تقرير الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، من حيث تطبيق برمجة ميزانياتية تدمج بعد النوع، وذلك وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015 ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة (رقم 6/ 2023) والمتعلق بوضع مقترحات البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للفترة 2024-2026 مقرونة بأهداف وبمؤشرات نجاعة الأداء:

التقدم المحرز في تطبيق منهجية نجاعة الأداء المستجيب للنوع من قبل القطاعات الوزارية، طبقا وفقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015 ولتوجيهات منشور رئيس الحكومة (رقم 6/ 2023)
-أكتوبر 2023 -

القطاع الوزاري	تحليل قائم على النوع الاجتماعي	سلاسل النتائج المستجيبة لبعد النوع			
		البرنامج المستجيب لبعد النوع	الأهداف المستجيبة لبعد النوع	عدد المؤشرات المستجيبة لبعد النوع المرافقة للهدف	عدد المؤشرات الفرعية المستجيبة لبعد النوع
المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	لا يتوفر القطاع لحد الآن على تحليل قائم على النوع	حقوق الإنسان	مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان	1	-
وزارة العدل	أطلقت وزارة العدل، في غشت 2023، طلب عروض لإنجاز دراسة لتحديث التحليل القطاعي من منظور النوع الاجتماعي المتعلق بالوزارة. وتعد هذه الدراسة ثمرة شراكة بين وزارة العدل ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)والاتحاد الأوروبي.	القيادة والدعم	دعم الكفاءة وتعزيز المساواة بين الجنسين	2	4
		أداء الإدارة القضائية	زيادة تنفيذ الأحكام المدنية	-	1
			تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة	-	2
		تحديث النظام القضائي والقانوني	تعزيز استعمال الوسائل المعلوماتية بمساطر المحاكم	1	-
		دعم الحقوق والحريات	حماية حقوق النساء والأطفال	3	-
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ساهمت الدراسة التحليلية من منظور النوع الاجتماعي التي أنجزتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، خلال 2017-2018، في إعداد خطة العمل الاستراتيجية للمندوبية للفترة 2022-2026.	السياسة العقابية لإعادة إدماج السجناء	تحسين ظروف الاعتقال	1	4
			تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج	4	8
			تعزيز قدرات الإدارة	1	2
			إدماج بعد النوع والبعد البيئي	1	-
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	لا تتوفر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لحد الآن على تحليل قائم على النوع في مجالات عملها.	التأطير الديني	تحسين الوضع الصحي للقيمين الدينيين وذوي الحقوق	1	-
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	تم إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة ، انطلاقا من دجنبر 2022، وفق مقاربة تشاركية وتشاورية بين جميع الفاعلين	القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	2
		إدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى النهوض بحقوق المرأة	بلورة وقيادة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة	4	-
			تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات	1	-

	ذوي الصلة لتقليص الفوارق بين الجنسين. واعتمدت هذه الخطة على التوصيات والدروس المستخلصة من تقييم النسختين الأولى والثانية للخطة، بالإضافة إلى مساهمات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	تقوية مشاركة الجمعيات، بما فيها الجمعيات النسائية، في تنفيذ السياسات العمومية التي تقودها الوزارة واستهداف النساء والفتيات	2	4
			تصميم وتنسيق وتنفيذ السياسات العمومية الناجعة في مجال حماية الطفولة مع مراعاة بعد النوع	2	-
			حماية وتعزيز الأسرة والأشخاص المسنين	2	-
			النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال	1	-
وزارة الاقتصاد والمالية	بلغ إنجاز التحليل من منظور النوع الاجتماعي الخاص بوزارة الاقتصاد والمالية، الذي أطلق سنة 2022، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مراحله النهائية. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الرهانات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالنظام الضريبي والجمركي الوطني واقتراح آليات قادرة على ترسيخ بعد النوع الاجتماعي في برمجة الميزانية الخاصة بإدارتي الضرائب والجمارك التابعتين للوزارة.	الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	1
		السياسات الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	إدماج بعد النوع الاجتماعي في مسلسل إعداد ميزانية القطاعات الوزارية	1	-
			تحسين الدراسات التحليلية حول البيئة والتنمية المستدامة	1	-
			تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية	1	-
وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	لا تتوفر وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، في الوقت الراهن، على تحليل قائم على النوع الاجتماعي المتعلق بمجالات اختصاصها لكونها حديثة النشأة (سنة 2021).	الدعم والقيادة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	-
القطاع المكلف بإصلاح الإدارة	قام القطاع المكلف بإصلاح الإدارة بإطلاق تحليل قطاعي جديد قائم على النوع الاجتماعي، في ماي 2023، يتوخى من خلاله دراسة أثر الرقمنة على ولوج مرتفقي ومرتفقات الخدمات العمومية المقدمة وأيضا على تحسين نمط الشغل لدى الموظفين نساء ورجال.	إصلاح الإدارة وتحسين الخدمات العمومية	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	-
			تحسين وتوسيع وتنويع الخدمات العمومية المقدمة	1	1
			التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	-	1

القطاع المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	لا يتوفر قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي على تحليل قطاعي قائم على النوع متعلق بمجالات تدخلها	العمل الدبلوماسي وإشعاع المغرب	تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية مكتسبات المغرب فيما يتعلق بالقضية الوطنية والترويج للنموذج المغربي والإصلاحات الكبرى المنجزة	-	2
		الدعم والقيادة	تعزيز وتأهيل الموارد البشرية	-	2
القطاع المكلف بالاتصال	أنجز قطاع الاتصال، بدعم من الاتحاد الأوروبي، سنة 2019، تحليلا قطاعيا من منظور النوع متعلق بقطاع الاتصال ودليلا لمكافحة الصور النمطية في وسائل الإعلام. كما يخطط قطاع الاتصال لإجراء دراسة جديدة قادرة على تحديد جميع مظاهر اللامساواة بين الجنسين في القطاع وكذلك الإجراءات اللازمة لمعالجتها.	الاتصال وتنمية وسائل الإعلام والعلاقات العمومية	تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية في وسائل الإعلام الوطنية	1	-
			تطوير الكفاءات وترشيد تدبير الموارد البشرية	-	2
المندوبية السامية للتخطيط	على الرغم من عدم توفرها على تحليل قائم على النوع الاجتماعي متعلق ب تدخلاتها وبتنظيمها، تظل المندوبية السامية للتخطيط المصدر الرسمي للمعطيات المستخدمة لتحديد مظاهر وأوجه اللامساواة بين الجنسين في جميع القطاعات.	القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	2	-
		تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	الاستجابة للطلب المتزايد في مجلات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	1	4
			تجويد خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة طلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	1	2
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	على الرغم من عدم توفر المجلس على تحليل قطاعي قائم على النوع الاجتماعي خاص بمهنه ومجالات عمله، إلا أن المجلس، ومنذ إنشائه سنة 2011، يراعي الاهتمامات المرتبطة بتقليص الفوارق بين الجنسين من خلال التقارير والإشعارات والإحالات التي من شأنها توجيه السياسات العمومية نحو تبني إجراءات فعالة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق النساء.	المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	1	-

القطاع المكلف بالانتقال الطاقي	يتوفر القطاع المكلف بالانتقال الطاقي على دراسة تحليلية قطاعية واحدة فقط لبعد النوع الاجتماعي متعلقة بالقطاع الطاقي التي تم إنجازها سنة 2019 بالشراكة مع وكالة التنمية الفرنسية، ومركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.	القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	2	2
القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة	أطلق القطاع المكلف بالسكنى وسياسة المدينة سنة 2022 دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بالميزانية المستجيبة للنوع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا التحليل، إلى وضع تشخيص مفصل للقضايا المرتبطة بالحد من الفوارق بين الجنسين في قطاع السكنى بالمغرب. بالإضافة إلى هذا التشخيص، يرتقب أن يتضمن التحليل المذكور توصيات من شأنها تحديد واستهداف الإجراءات التي ينبغي اتخاذها للاستجابة للاحتياجات الساكنة من حيث الولوج للسكن وللفضاءات الحضرية، وذلك في حدود صلاحيات القطاع الوصي.	القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	-
		سياسة المدينة	تعزيز الولوجية إلى مشاريع التأهيل الحضري للجميع	1	-
القطاع المكلف بالماء	يتوفر القطاع المكلف بالماء، لحد الآن، على دراستين تحليليتين من منظور النوع. ويتعلق الأمر بالدراسة التحليلية المنجزة قصد إعداد استراتيجية مأسسة إدماج بعد النوع الاجتماعي بقطاع الماء، وكذا بالدراسة المنجزة، سنة 2019، بالشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع وبدعم من الوكالة الفرنسية للتنمية.	الماء	مكافحة التلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	-	1

وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تتوفر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على دراسة قطاعية تراعي بعد النوع الاجتماعي، والتي تم إنجازها خلال الفترة ما بين 2019 و2020، في إطار برنامج الدعم الخاص بالميزانية المستجيبة لبعد النوع وبشراكة مع مركز الامتياز الخاص بميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية.	الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	ترشيد تدبير المؤسسات الصحية وتزويدها بالموارد البشرية المؤهلة والمحفزة من أجل عرض صحي جيد	-	2
			تعميم التكفل بالمرضى عبر الرفع من قدرات التكوين الأساسي والمستمر	-	4
			تحسين ظروف عمل الموظفين بمختلف مصالح الوزارة مع إدراج مقاربة النوع وتعزيز الأعمال الاجتماعية	1	-
		التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية	تعميم الحماية الاجتماعية	-	2
		الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذوي الاحتياجات الخاصة	تحسين صحة الأم والصحة الإنجابية	2	-
			ضمان الولوج إلى الخدمات الصحية للساكنة ذات الاحتياجات الخاصة من الأشخاص في وضعية الإعاقة وكبار السن والنساء والأطفال ضحايا العنف	1	-
		الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	ضمان الولوج المتكافئ للساكنة، النساء/الفتيات والرجال/الصبيان من جميع الفئات لخدمات الوقاية ومراقبة الأمراض المعدية	-	4
		اجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	تحسين الولوج للعلاجات والتكفل الاستشفائي	1	2
القطاع المكلف بالتربية الوطنية	تعتبر الدراسة القطاعية المراعية لبعد النوع الاجتماعي التي أنجزها قطاع التربية الوطنية خلال سنة 2019، بشراكة مع "الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية" و"الوكالة الفرنسية للتنمية"، أحد المراجيع الرئيسية التي ساهمت في إثراء سلسلة النتائج المستجيبة للنوع التي اعتمدها القطاع.	حكامة المنظومة وتعبئة الفاعلين	مأسسة مقاربة النوع في المنظومة التربوية	2	-
		الانصاف وتكافؤ الفرص والزامية التعليم	تسريع تعميم التعليم الأولي للأطفال ما بين 4 و5 سنوات	-	3
			تدريس جميع التلاميذ الى غاية نهاية السلك الابتدائي	-	7
			ضمان التمدرس لجميع التلميذات والتلاميذ بالإعدادي	-	7
		التعليم التأهيلي وما بعد الثانوي من أجل الارتقاء بالفرد والمجتمع	تمكين التلميذات والتلاميذ من مواصلة التمدرس بالثانوي التأهيلي	-	15
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	لا تتوفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على دراسة تحليلية قائمة على النوع. إذ تستند الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعزيز المساواة بين الجنسين حصريا إلى التوجيهات الاستراتيجية لخطة التحول الخاصة بها.	التعليم العالي	الاستجابة للطلب المتزايد للولوج للتعليم العالي	-	2
			تحسين المردودية الداخلية لمنظومة التعليم العالي	2	4
القطاع المكلف بالشباب	أطلق القطاع المكلف بالشباب، في غشت 2023، أشغال إعداد دراسة تحليلية	القيادة والحكامة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	-	1

	قائمة على النوع الاجتماعي متعلقة بالقطاع بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	الشباب والأطفال والنساء	تعزيز تأطير الشباب والأطفال ودعم النسيج الجمعوي وتمكين المرأة	3	10
			تعزيز التأهيل المهني لفائدة المرأة والفتاة الشابة	2	-
			تطوير المرافق والتجهيزات التي تراعي الحاجيات الخاصة للفتيات والفتيان	1	2
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	إضافة إلى التحليل القطاعي من منظور النوع الذي أنجزته وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات في إطار برنامج الشراكة بين مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع والوكالة الفرنسية للتنمية، تقوم الوزارة منذ سنة 2022 بتنفيذ مختلف الإجراءات المسطرة في المذكرة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للعمل بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء. من بين هذه الإجراءات تقديم الدعم اللازم للوزارة من أجل إنجاز تحاليل ودراسات حول المساواة بين الجنسين في سوق الشغل بالمغرب.	القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	-	1
			دعم ومواكبة برامج الوزارة وتعزيز إشعاع المغرب على المستوى الدولي والقاري	-	3
		الإدماج الاقتصادي والتشغيل ورصد سوق الشغل	النهوض بالإدماج الاقتصادي والتشغيل للجميع بما فيهم النساء والشباب	-	-
			تشجيع ريادة الأعمال ودعم المقولات الصغيرة جدا	1	-
			تطوير منظومة رصد سوق الشغل	-	1
		الشغل	تطوير تشريع الشغل والنهوض بالمساواة المهنية وبالحقوق الأساسية للفئات الخاصة	2	1
القطاع المكلف بالفلاحة	إضافة إلى التحليل القطاعي القائم على النوع الاجتماعي الذي أنجزه قطاع الفلاحة، سنة 2019، قام هذا الأخير بإنجاز دراسات تحليلية في إطار برنامج الشراكة مع عدة مؤسسات على غرار البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة... وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن نتائج التقييم القائم على النوع الذي تم إجراؤه بالشراكة بين القطاع المكلف بالفلاحة ومنظمة الأمم	تطوير سلاسل الإنتاج	تحسين نسبة تأطير الفلاحين المؤطرين وتعزيز إدماج بعد النوع الاجتماعي	1	2
		التعليم والتكوين والبحث	تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	-	2
			إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية	1	2
		الدعم والخدمات المتنوعة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	-

	المتحدة للتغذية والزراعة قد تم تقديمها خلال شتنبر 2023.				
القطاع المكلف بالصيد البحري	يتوفر قطاع الصيد البحري على عدة تقارير تحليلية من منظور النوع الاجتماعي، والتي أعدت بشراكة مع العديد من المؤسسات الوطنية والدولية على غرار مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والوكالة الفرنسية للتنمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة[4].	التأهيل، الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحار	وضع رهن إشارة قطاع الصيد البحري يد عاملة مؤهلة مع مراعاة مقاربة النوع	3	4
			تنمية المبادرات الاجتماعية والاقتصادية لفائدة مهنيي قطاع الصيد البحري مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي	2	4
		القيادة والحكامة	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	1	2
			مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي بقطاع الصيد البحري	1	-
وزارة الصناعة والتجارة	تتوفر وزارة الصناعة والتجارة على دراسة تحليلية من منظور النوع الاجتماعي، تم إنجازها سنة 2019 في إطار برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة الثانية.	القيادة والدعم	التأسيس لوظيفة عمومية منصفة مبنية على نظام الكفاءات	-	1
		التنمية الصناعية	إحداث 400 منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع	-	1
		تطوير التجارة والجودة	مواكبة رقمنة قطاع التجارة والتوزيع مع الأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع	-	1
القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	لا يتوفر القطاع المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على دراسة تحليلية قائمة على النوع الاجتماعي متعلقة بأنشطته القطاعية.	الصناعة التقليدية	تحسين وسائل الإنتاج وتعزيز الجودة	-	3
			تكوين تقوية كفاءات الفاعلين في القطاع	-	3
		الاقتصاد الاجتماعي	تعزيز وتنسيق اقتصاد اجتماعي تضامني فعال	-	1

[4] بالإضافة إلى التحليل القائم على النوع الاجتماعي الذي أجري لفائدة قطاع الصيد البحري سنة 2019، في إطار المواكبة من طرف مركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي وبشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية، تم، خلال سنة 2021، تنفيذ مشروع يتعلق بتقييم إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في قطاع الصيد التقليدي. ويندرج هذا المشروع في إطار اتفاق التعاون التقني المبرم بين قطاع الصيد البحري ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع إشراك الكونفدرالية الوطنية للصيد التقليدي بالمغرب. وفي نفس السياق، تم إجراء دراسة تحليلية في إطار المشروع المتعلق ب"دعم النساء العاملات في مجال الصيد للولوج المستدام للموارد البحرية في المناطق الأكثر هشاشة في المغرب (مارس 2021-مارس 2022) "، وذلك بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الاستفادة من دعم مالي من حكومة اليابان.